

أدعى أن كل دليله والوثائق التي يجمعها وأذا
 يقول المحاكمات الجزائية يهتدون غير مطيعين
 القانون نسبة طوائف الحقوق الدينية ويجري محاكمهم
 بأحكامهم، وتحذرهم، والى ما لا يحق لهم إلا دعوى
 إلى بل ينادوا للادعاء عليهم ولكن من أجل مجرمهم
 يبين أن يخبرهم كل ما يجمع أموري ومعالجة العدلية
 ببعض طوعهم وتسلطهم إلى المحكمة.

ان حاكم الجرد الغفر في بعلبك قد اتهم
بوجوب قراره المورخ في ٤ من رمان سنة ١٩١٩
على ان يطي حزة الرايين من قرية سمطار التابعة
لبلد لبنان بزيادة قبل وقت الانزال لرموم من بزاز فاراً
هذه بضع من جانب رئاسة محكمة لثبات
الجزاء في سورية ملة مشرة امام ايها شهباز
من الرعيه في بانيع القانون ويشتر جازاته واذا
في شمس خلال الما يتنجز لكانه ١٣٧١ من قانون
الجزاءات. الشراعية يعتبر غير مطيع القانون
فيقتل من الحقوق المدنية ويجري محاكمة غيراً
وتجوز اذله بالقاشا وله وكل من يحمي الامة دعوي
ما بل يادولاد عليه وكل من يادولاد وجوده
ببهرات غير على جميع ادمي شابا
العدلية بالشريعة واسند الحكم

بیستم نصف اربع دور

-A-

خمسة واربعين يوماً وقبل ضم خمسة
حالة التطبية فمن له رغبة او علاقة عليه
جمعية دائرة طابو وادي العجم والنادي على
شري في ١٥ كانون الاول سنة ١٩١٩
يتم نصف دار بالسجلات

وضع في ميدان الزايدة العتبية كامل
في عشر قيراطاً من اصل اربعة وعشرين
طناً من كابل النار الواقعة بمجادة حاتم
مصري بالسجود دار العاومة الحدود الجارية
ن ورثة المديون صادق افندي الشرياني
باعتة منهم يميناً بالفداء الى ورثة الناصر
ب.د. محمود التفات ف يوجب سند ملابنة
مصري احوالها الموقفة بسد مرور خمسة
بعين يوماً من تاريخه وقبل الضم خمسة
مدة خمسة عشر يوماً ايضاً ثم تمري
نها القطعة فمن كان له رغبة بشراء
هذه المذكورة عليه ان يراجع مديرها
والولاية والدلال علي غازی ولاجله تم
الاعلان في ٢٥ كاهن ثاني سنة ١٢٠

بيع نصف بيت بالمارة
وضع في ميدان الماردة العلية كامل الاثاث
رصة حصة من اربعة وعشرين حصة من كامل
والواقعة في حارة المارة القصاب يرفأى الدين
قومة الحدود الجارية ملك عبدالله بن رشيد
دارود والمباوعة منه الرقعة الى عائشة بنت هيد
يلىل بوجيه حشد معاينة كي بجري احاطي
قصة من بعد خمسة واربعين يوما من تاريخ
نشرين الثاني سنة ١٩١٩ وبقول الفهم خمسة
مئة خمسة عشر يوما ايضا ثم بجري احاطي
لمباوعة كان له رغبة بشراء الحصة المذكورة
انوايجع مديونية طالبو الالة والدلال على تاريخ
عطيت في مطبعة الحكومة العربية

مدير سياسة الجريدة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

مما أجد الباحث فكره لا يجد فارقا
بين من «الاتصاف» للتمييز بين الحضارة
والبادوة في كل ادوارهما التاريخية . وان
رؤس الاموال التي هي قوائم التجار والمصانع
والثروات التي تنشأ بها السكك الحديدية
والراكب البحرية والمدارس الجامعة والمعابد
الضخمة والمستشفيات الكبرى ، انما هي
بنت الرفير ونتاجة الاقتصاد . ولا تكون
ثروة الوطن الا من مجموع ما يوفره ابناء
الوطن من ارباحهم اليومية ، وليس ادل
على حياة الامة من ازدياد مقدار ثروتها
حسبة كل يوم عما كانت عليه بيعة اليوم
السابق .

ثمرة الفرد وثمرة الامة ما مجموع ما يدره الفرد والامة باصوده به في زمانه الكمال الانساني ، ولولا ان الثروة الموجودة بيد رجل الخير معسودة من اكبر وسائل الخير لما رذت الالسة بعبء كل خير ، وقت كلمة « جزى الله السعة كل خير » ان الرجل المتوسط الحال الذي يتفلسف في منازل الامجار يستعظم ان يملك منزلا

يحفظ فيه فراخه الا اذا عمل بقاعدة الاقتصاد - والامة التي يدعي الاغيار حق التسلط عليها لامتلاكهم بعض المرافق العامة فيها لا يجوز لما ان تأمن حوادث الدهر الا اذا استطاعت ان تستفي من بينها جيلا مقصدا يحسن الاستفادة من المبالغ التي يوفرها نيؤسسها مصارف مالية وطنية تستعين بها الشركات الوطنية على ايجاد كل ما تحتاجه البلاد اليه من المرافق الكبرى والمشروعات العامة

من أهم واجبات الرجل - بصفتة
عضواً في أسرة أو فرداً في أمة - أن يفكر
قبل حين بما يدعو في المستقبل إلى ارتفاع
أسرته وأمته في مرافق الكمال الانساني
ولما كانت هذه الغاية الثمينة أبعد من أن
يصل إليها بواردات يومه وشهره فقط
جرت العادة في البلاد الراقية أن يقطع
الأفراد والجماعات جزءاً من
يدخلونه لتعليم يتعلم وتحسين أحوالهم
والاشتراك في الأعمال الخيرية
كإنشاء دور الحضانة والمستشفيات والمباني

تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هـ
١٩١٩ ميلادية
بدا الاشتراك السوري ٦٠ قرشاً مصرياً في الحاضرة
و٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية و١٠٠ مائة قرش خارجها
— — — — —
من النسخة الجديدة في الحاضرة
اربعة مثاليك

٢ شباط سنة ١٩٢٠

وغير ذلك من معاهد الحضارة والاعمال
الخيرية . وفي خلال قرونهم هذه المباني
يضعونها في المصارف المالية الوطنية فتجتمع
منها مقادير وافرة جداً تستعين بها الشركات
الوطنية على إنشاء المعامل والمرافق التكبرى
قد يظن البعض ان الاقتصاد والتوفير
من نوع الشح والتقتير، وهذا خطأ، لان
مال المتقصد داخل في ملكه والجزء الذي
يقصده منه بعقل واعتدال دليل تقصيره
في ماله وتقليل امر معيشته، واما التوفير
فهو مملوك امواله واسيرها وقد اقام نفسه
عبداً عليها لحراسها عارضى نفسه منزلة
البيد في قلوب الناس

لاجل ان تكون امة سالمة يجب علينا ان نعلم علم اليقين ان في وارداتنا قليلة كانت او كثيرة - حقاً يجب علينا ان نحافظ عليه كما افطننا على الامانات والودائع لنصرفه عند الزوم على وسائل الصمود بايماننا وذريتنا أولاً وامتنا ووطننا ثانياً الى الارجاء الاعلى من الكمال الانساني

نحن محتاجون الى ايجاد جيل متعلم مهيذب يحسن ابواب الصرامة على مسرح الحياة بشكها الحاضر، فيجب ان نقصد

من أهم واجبات الرجل - بصفته
عضواً في أسرة أو فرداً في أمة - أن يفكر
قبل حين بما يدعو في المستقبل إلى ارتفاع
أسرته وأمنه في مرافق الكمال الانساني،
ولما كانت هذه الغاية الشريفة ابعده من أن
يصل المرء إليها بواردات يومه وشهره فقط
جرت العادة في البلاد الرابضة ان يقطع
الأفراد والجماعات جزءاً من وارداتهم
يدخرونه لتعلم بنهم وتحسين احوالهم
والاشتراك في تقديمه ببلادهم من الأعمال النافعة
كإنشاء دور الهجرة والمستشفيات والمدارس

هذه هي الأصل

لنتفق ما تقتضيه على تعليم ابنائنا وتربيتهم، وان لم يكن لنا ابناء غلبى اقرب الناس اليها نحن مانورون شرعاً بالتصدق على العجزة والمرضى والايام من القنطرة والمساكين وقد كان اسلافنا يقيمون العجزة خاصة والمرضى الفقراء مستشفيات دوراً ولايتهم ومعايداً للتربية والتعليم فيجيبان مقتصداتهن من الاشتراك في هذه الواجبات الدينية والانسانية والوطنية

نحن ممدون باستيلاء الاغيار على مراقبتنا وهواننا ان لم نأصل في قوسنا من الآن قوة الارادة والعزم سيئ شرفنا الاجتماعية والاقتصادية فليكن لنا به الآن مصروف وطني وانكنا اصحاب مايتي سيئ بلادنا من سكك حديدية ومعامل فيجب ان نقصد لتزود ثروة الامة بما تقتضيه فقوموا باعباء هذه الواجبات بالندرج حسب البرزخ الطلبي

سباق الخيل

من عادة بعض العرب والشراسة في الشرق اجراء السباقات على الصافات الجياد في ايام الاحراس والاعباد اما في اوربا فقد هم عندهم ذلك بزيادة كما هو معروف ولا سيما في هذه الامم الاخيرة وانقسم الاعمال من مدتهم الكبرى يوجد في جواره اما كن منتظمة لاجراء السباقات وفي اكثر ايام الاسبوع يقومون بهذه الاعمال الرياضية النافعة واذا القينا نظرة على اي جريدة من جرائد اوربا السياسية

والادبية والاقتصادية نرى الاعلانات والبرامج بهذا الشأن لا يحصى عددها ان سباق الخيل عند الشرقيين يجري على خط مستقيم وتبني بذلك انه يتبدأ به من محمل معين وينتهي بنقطة معينة اما في اوربا فان ميادين السباق مدورة او بيضبة الشكل وطولها نحو ٨٠٠ متر وعرضها ٢٠ واطرافها محاطة بالسياج وباشارات معلومة وفائدة ذلك مشاهدة الحصار للسباق وتبني الحياة بانظارهم من المبتدا الى المنتهى ومسافة السباقات التي يجرىونها لا تتجاوز ثلاثة آلاف متر بخلاف ما عندنا فاننا قطع المسافات الطوال

والسباق عند الغربيين ينقسم الى قسمين منهادي ومنه قنطرة الخنادق والموازي وانهم قد توسعوا فيه جداً واسباب ذلك كثيرة ومتنوعة لان الحكومة واشركات المحسوبة والوادي والاغنياء يمولونهم معاراة مادية وادبية بكل جهد ونشاط فينتفون الملايين من الليرات سيئ ترقية السباق حتى ان الحكومة عندهم تسمي الاعمال ربحاً بالرأنة على السباق وهي التي يسمونها «باري موتوئل part mutuel» فالاعمال والتجار والاعيان والجمع يشتركون بهذه المزايدات الى درجة قد تودي بثروة بعض الاغنياء وفي يوم عيد الوطني تجري السباقات ويحضرها رئيس الجمهور واهلية الكلاء والاعيان وجميع الاغنياء والمتنفذين وكل طبقات الشعب فينبأ في الحضور على الاقدام بالزمان بمهارة زائدة والقصد

من هذه السباقات التي تجري في اوربا اصلاح جنس الخيول لا غير فالخيول التي تفوز بقصب السبق يدن اسمها ولواصاتها وجنسها واسم صاحبها وتشر على صفحت الجرائد وتوزع في انحاء العالم لان هذه الخيول تكون اكتسبت تلك الامور بواسطة التربية والتمرين ثم تنتقل هذه الصفات الى اولادها واحفادها بطريق التناسل والوراثة ولذلك اجتهدوا واسرا شركات كبيرة للحصول على خيول حائزة لتلك الاوصاف والحكومات تساعد الشركات مساعدات مالية لهذه الغاية وان اصحاب الرلم والميل وادارات السكك الحديدية وروساء البلدة الذين يهود عليهم هذا السباق بالربح يقدونهم بمجسات ومكافآت خصوصية وهذا ذلك فان الزادرات التي تجني من تذكار الدولون مكافآت الخيول التي تشترك بالسباق وارباح الربطيات والمآكل التي تباع في داخل النادي وما يتحصل من المزايدات التي تجري حين السباق فانها توازي المصاريف التي الاغالي ربحاً بالرأنة على السباق وهي التي يسمونها «باري موتوئل part mutuel» فالاعمال والتجار والاعيان والجمع يشتركون بهذه المزايدات الى درجة قد تودي بثروة بعض الاغنياء وفي يوم عيد الوطني تجري السباقات ويحضرها رئيس الجمهور واهلية الكلاء والاعيان وجميع الاغنياء والمتنفذين وكل طبقات الشعب فينبأ في الحضور على الاقدام بالزمان بمهارة زائدة والقصد

بذاكر الزمان على ما استحسنوه منها وما يأتون من هذه التذاكر ما يشاؤون وبعد انتهاء السباق يخصص من ثمن التذاكر نفقات لجنة السباق ويبلغ آخر للمساعد الخيرية من مستشفيات ودور الايتام والعجزة والباقي يوزع على المساهمين

والخيول التي تشترك في السباقات يتنى بتربيتها وغنائها ومداريتها بكل دقة والتان وهم يربونها دائماً على الجري وللاغنياء على الخصوص ولع زائد بهذا الامر وسيل عظيم للخيول فهم يربونها على القواعد الفنية فيصنعون لها لا صطبلات المنظمة الماهرون من الساسة والمربين والخيالة فيدفعوا الاجور الزايدة للخيالة التي تركب خيولهم عند السباق على حسب نوعه ويضاهون الاجرة اذا فاز الحصان بقصب السبق وان كانت السباق ولو با عن حائط او خندق يحملون الاجرة اربعة اصناف ومثلي هذه القيمة عند الفوز ويكرمون الخيالة بالمكافأة ايضاً ويكفي ان نلت النظر لاهمية السباق في اوربا بذكر الاجور والجوائز التي يتلها الخيالة الماهرون فانها تتراوح بين مائة الف فرنك ومائتي الف ولا تخلف اصحاب الرلم بالخيول بلبسوت خيالاتهم ملابس وقبعات خاصة ومن اول نظرة يستطعم الانسان ان يعلم اذا كانت الخيال منتبها الى روثشيد او روكفلر واشمالها

وان لوزن الخيالة اهمية في السباق ولول ما تجريه لجنة السباق انها تزن الخيال مع عدة الحصان قبل السباق فان كانت

خفيفين تزيد عليهما صفائح من رصاص ليبلغا الثقل المعين لثمنهم والخيول المشهورة ايضاً يجلبونها صفائح من رصاص ثقوية لامل اصحاب الخيول الاخرى بإمكان الفوز اذا سابقتها وبعد اتمام العمليات المذكورة اتفقا تساق الخيول الى موضع معين لل شروع بالسباق وتوضع كلها متحاذية ويكون هناك مأمر مخصوص ذو وقوف تام على ذلك فيعطي الاشارة المعلومة لهم وهناك يتدعي السباق وتخرج الخيل بركابها خروج السهم من الرمية ومن المعتاد ان السباق ينتهي في المل الموجود به الزوار وحاكم لجنة السباق وبما ان السباقات التي تجري في اوربا قصيرة المسافة يعني من ١٢٠٠ الى ٣٠٠٠ متر والخيول مرة على ذلك فالسباق الذي يحصل يكون بقدم رأس الحصان عن الآخر ولو قرأ

وتألف اللجنة الحاكمة من التمولين واعيان البلدة والذين لم وقوف تام على السباقات ولعل تام بها وقرار اللجنة لا يقبل اعتراضاً ولا تبديلاً وبعد صدور القرار يعلن للعموم على لوحة فيذهب الذي تكون معه تذكرة رهان برقم الحصان الفائز الى امين الصندوق يأخذ الحصة التي تقع له وان اصحاب الحيوانات الذين يتكبدون النفقات الطائلة على حيواناتهم من غذاء وممرين واشتراك في الزمان يهتمون بامر السبق اهتماماً عظيماً وهو عندهم بمثابة الحياة او الموت كيكركور فزاد

الداء والدواء

التي السيد جرجي عطية في الاسبوع الماضي خطبة سيئة حفلة القديس يوحنا الذهني قال فيها: «لا شك ان ما كان من انتشار العلم يتناقد جلب لنا فوائد عديدة اديية ومادية ولكن لكي تكون امة من الام حية راقية يجب توحيد الشعور في ايمانها ولذلك يجب ان يكون التهذيب عندها على اسلوب واحد مبني على اساسات معينة متفقة في الحال عندها كذلك ؟

ان الذين اقتبسوا العلوم من ابناءنا اتقا تلقوها لسوء الحظ في مدارس مختلفة ذات مشارب متباينة ومبادئ متماكة فنشأ كل منهم على روح تنالي الروح التي ربي عليها ففهموا من هنا نشأ التبيل الحاضر في الافكار وما نراه من تعدد النزعات والاميال لان الفئة المنزوعة التي برسى منها اصلاح الوطن واحلا شأنه انقسم بعضها على بعض وبدلاً من توحيد السعي وجمع الكلمة لما فيه المصلحة العامة جعل كل فريق يهتم سيئ عضد الافكار التي اشربها منذ حداثته وخدمة مصالح القوم الذين ربي في مدارسهم

وما سبب كل هذا الاختلاف الذي يسقط منزلتنا بين الامم الا عدم تربية ابناءنا في مدارس وطنية ممتدة على افكار واحدة ومبادئ واحدة وارضاهم حب وطنهم منذ الصغر وتوهمهم ان يؤثروا معطيه على كل مصلحة

تبليغات رسمية

ذيل قانون تشكيلات العدالة
الوقت

قرار مجلس المديرين - رقم ٤
في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٠

المصادق عليه من قبل سمو الأمير المظلم
ذيل لقانون تشكيلات العدالة الموقت
المورخ في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩١٩ :
المادة الأولى - وظيفة الاتهام في البلاد
البرية السورية تنحصر في محكمتي استئناف
العاصمة وحلب ، وتشكل هيأتها من رئيس
وعضوين فنظير حياة اتهام العاصمة في قضايا
الوية دمشق ، حرران ، الكرك ، السلط.
ونظير هيئة اتهام حلب في قضايا الوية حلب
حماة ، حصص دير الزور

المادة الثانية - تشكل محاكم الجنايات في
جميع الألوية من رئيس وعضوين فقط
المادة الثالثة - يستقل لواء السلط في
عدليته عن لواء الكرك ويتبع لواء حصص
تابعاً في عدليته الى لواء حماة

المادة الرابعة - يرأس محكمة الجنايات في
كل من الوية دير الزور وحرران والسلط
والكرك الحاكم المفترضة المبرمج في مركز كل
من الألوية المذكورة ، وتكون هذه المحاكم
يشكلها المذكور محكمات استئناف الفروق والجميع
التي تصدر من محاكم الاستئناف ، وأما الأحكام
التي تصدر عن المحاكم المنفردة في مراكز
هذه الألوية فنظير استئناف محكمة استئناف
العاصمة

المادة الخامسة - لمديرية العدالة ان تختار

اي حاكم من اي جهة كانت العمل موقفاً في
اية جهة اخرى وتمنر وجود العدد الكافي
من حكامها الاصليين لانجاز الاشغال فيها
المادة السادسة - انتداب الحكم للعمل
بمحكمة التمييز لا يكون الا من كبار حكام
العدلية

المادة السابعة - يستقر رؤساء الكتاب
في المحاكم الاستئنافية على القيام مقام الاعضاء
القائمين يقوم معاونو الحكم عند الاقتضاء
باصال الحكم ويعوم رؤساء الكتاب عند
الاقتضاء بأعمال الماوتين

المادة الثامنة - النصوص المخالفة لاحكام
هذا القرار أصبحت ملغاة

المادة التاسعة - يمل بهذا القرار من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وتسري
احكامه في جميع القضايا التي تكون تحت
نظر الدوائر القضائية في التاريخ المذكور
المادة العاشرة - على مدير العدالة تنفيذ
هذا القرار

توزيع رسوم العدالة

قرار مجلس المديرين - رقم ٢١
في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٠

المصادق عليه من سمو الأمير المظلم
قرئت تذكرة مدير العدالة العام
المورخه في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٠
رقم ١٢٩ ومفادها :

ان الحكومة رأت الحاجة ملحة الى
زيادة موارد الخزينة لكي تتمكن من تحسين
ادارة الشؤون العامة ، وقررت وجوب
التمسك تلك الزيادة من كل طريق مشروع

عادل - ولذا فان المدير المشار اليه نظم
لائحة بتزيد رسوم العدالة وربطها بتذكرته
لتطرح على بساط البحث في مجلس المديرين
ولدى التدقيق في اللائحة المبحوث عنها
تقرر بالاتفاق تطبيق المواد الآتية :

١ يؤخذ عشرة قروش عن كل دعوى
قيمتها خمسمائة قرش فأقل
٢ يضاف خمسة بالماة على جميع الرسوم
المقررة للدعوى والتقديرة ورسوم الاجراء
وسائر الرسوم القضائية الاخرى حقوقية
كانت او جزائية

٣ رسوم كتيبة العدل تبقى على حالها
٤ تحصل رسوم ومصاريق القضايا
المجالية بنفس الطريقة المقررة لتحصيل
القرامات ، في حالة تأخر المحكوم عليه عن
الدفع بميس يوماً عن كل خمسة وعشرين
قرشاً على شرط ان يكون المحكوم عليه
بالمصاريق هو نفس المحكوم عليه بالجريمة
ولا يجوز ان تزيد مدة هذا الحبس عن
سنة اشهر معاً كان المبلغ المطلوب تحصيله

٥ يتولى المدعون العموميون تحصيل
المصاريق المذكورة ، فان لم يدفعها المحكوم
عليهم فوراً الى خزينة المحكمة يكلف مأمورو
الاجراء بتحصيلها ويعلى هو لاء المأمورون
خمس في المائة من كل مبلغ تحصل على يدهم
٦ يمل باحكام هذا القرار بعد نشره
في الجريدة الرسمية بأسبوع واحد ، وحينئذ
تصبح كل الاحكام المخالفة لهذا القرار ملغاة
٧ على مديريتي العدالة والمالية تنفيذ
هذا القرار

٨ يتولى المدعون العموميون تحصيل

٩ فان لم يدفعها المحكوم

١٠ يكلف مأمورو

١١ يعلى هو لاء

١٢ يمل باحكام

١٣ بعد نشره

١٤ في الجريدة

١٥ تصبح كل

١٦ على مديريتي

١٧ هذا القرار

اجور مختاري القرى

قرار مجلس المديرين - رقم ٢٥
في ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٠

قرئت تذكرة رئاسة التجديد العامة
المورخه في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٠

ومفادها : ان المصلحة تقضي بتخصيص راتب
معين لمختاري القرى والمخلات كي يبنلوا
المجد في سبيل اجراء وظائفهم لان بقاءهم
بلا راتب يدعم للتهاون بافناء الواجب
والانحراف عن المنهج المستقيم . ولأسس
المنذرة تبين ان الرضعية الحالية لا تساعد على
تخصيص رواتب المختارين من الخزينة ولذلك
تقرر بالاتفاق :

١ تخصيص اجرة معلومة لمختاري القرى
تعيين مقدارها على حسب احوال القرية
وستما وعدد نفوسها
٢ توزيع الاجرة بالتفق عليها بين
المختارين والاهالي على سكان القرية باعتبار
الاملاك والنفوس ، وبعد المصادقة على دفتر
التوزيع من قبل مجلس الادارة نجبي المبالغ
المبينة فيه وفقاً لقانون تحصيل الاموال
الاميرية

٣ تطبيق هذا القرار اعتباراً من اول
سنة ١٩٢٠

الامراض السارية الحيوانية

تبين من التقرير الاسبوعي المقدم من
مدير البطرة رئاسة مجلس المديرين انه لم
تظهر امراض سارية حيوانية داخل المنطقة
الشرقية خلال الاسبوع الفائت

٤

٥

٦

٧

٨

٩

١٠

١١

١٢

١٣

السفر على نفقة الحكومة
في السكك الحديدية

١ - يمكن تسفير المأمورين على نفقة
الحكومة على ان يمرتف المالية لحصصه من
مصاريق طريقهم

٢ - من يدعي باحتياجه ويطلب تسفيره
يرسل الى لجنة التسفير لتحقيق احواله ودرج
اسمه بالدقتر المرتب تنظيم وارساله كل اسبوع

٣ - لا تعلى من رئاسة مجلس المديرين
مساعدة بالتسفير على نفقة الحكومة الا لمن
يحضر بطلب الحكومة من الاهالي والذوات
وأعضاء المجالس لاجل اشغال رسمية

٤

٥

٦

٧

٨

٩

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

وثيقة سفر معطاة من السلطات التركية
أو العربية حسبما يكون حضورهم من الاراضي
التركية أو العربية ولكن عند مرورهم من
اطنه يجب عليهم اجراء شرح (فيزه) على
وثائقهم بدائرة التفتيش الاداري

د ان المسافرين القادمين من الانضول
او من القسطنطينية والراجمين بموجب
وثيقة معطاة للذهاب والاياب يجب ان
يكون مشروحاً على وثائقهم من قبل السلطات
الافرنسية للتفتيش الاداري في منطقتهم من
السلطات التركية والعربية حسب الاراضي
التي يكونون آتين منها

ه ان المسافرين الذين يأتون من كيكيا
او ما بعدها ويرجعون بموجب وثيقة واحدة
معطاة للذهاب والاياب يجب ان يكون
مشروحاً على وثائقهم من قبل هيئة الدول
المتحالفة في القسطنطينية اذا كانوا آتين من
هذه المدينة او من الحكومة التركية اذا
كانوا آتين من الاناضول

و ان المسافرين المكهين الافرنسيين
او من تبعه الدول المتحالفة يجب ان يكونوا
حائزين جوازات سفر (بسا بورت) معطاة
من السلطة الملكية المتحالفة

ز ان الجنود الافرنسيين او المتحالفين
او العرب يجب ان يكونوا معصومين ببرقة
اجازة او بوثيقة معضاة من السلطات
الافرنسية او المتحالفة او العزمية

ح توفيقاً لنص الهدنة لا يحق للاتراك
المسكوبين الذهاب الى كيكيا ولا اجتياز
هذه المنطقة

ب الآتون من القسطنطينية يجب
ان يكونوا حائزين على وثيقة سفر تركية
مشروح عليها من قبل هيئة الدول المتحالفة
في القسطنطينية

ج الذين يأتون من الاراضي الغير
محتلة من قبلنا يجب ان يكونوا حائزين على
هذه المنطقة

١

٢

٣

٤

٥

٦

هذه المنطقة

ما من منهم عن ولد لاهل در - به تمديد منهم عام - شمل

وكانت من عند والداه - وهما فقيرتهما عام -
 والوالدان الوفاء لصلبه أيضاً ولدى المذاكرة في
 بهيمة جوار تدقيق والإطلب واستدعاء أحد الطرئين
 وعندها ول والداه - الجوار من أصول الحركات
 الشعرية تشهله لا لا فخر رأي الاكثرين على
 ان الامة المذكورة لا تشهله ولا يسوغ تدقيقه
 يبدون استدعاء حسب الاصول توفيقاً لقادة ٤٧
 من العاقرين المذكور لان الحكم فيه على استحقاق
 في النقلة لا أصل الزائف وتجي زوم اخذته الى
 المحكمة التي أصدرته

لرسالة الاعلام السريعي الصادر من
 المحكمة الشرعية بحلب المؤرخ في ربيع الثاني
 سنة ١٣٢٦ المرسل بكتاب واقعي حلب المؤرخ في
 اجازي النازية سنة ١٣٣٧ تحت رقم ٥٣٧٠
 ليدقق في صحة التمييز رأسا عملا بالاعلان
 من اصول المحاكمات الشرعية لان الحكمون عليها
 ليه متولية الوقت الاتي الذكر كانت استعدت
 تدقيقه في المادة القانونية وارسال الى الاعضاة
 ولم يمد ولم تطلب تمييزه مجددا حسب قرار مجلس
 الشورى -بروية في طرف المادة المعنية اليه
 طلب احد المحكوم لم الاتي الذكر محمود تنفيذ
 حالة كونه على الوقت ولا يمكن تنفيذه بل
 التصديق عليه من محكمة التمييز اذاهو يفتن
 الحكم بان نسيب كل من مصطفى افندي ومحمد
 آغا واحد عما افندي من حلة وقت ابهم الحاج
 عبد القادر آغا غنام عائد لاولاد المذكورين
 ليه واس الدعي عليها متولية هذا الوقت لفردي
 بنت عبد القادر آغا غنام الزايف المذكور من
 سكان حلة البصرة في حلب بدفع ما ضمن كل
 واحد من المدعين المذكورين فيه من تعقيب
 ابيه للزمن من غلة هذا الوقت بدعي الدعوى
 اولابو اربعة ليدفع وبه الله بنى الزايف المذكور
 من عبد الجواد بن محمد آغا بن عبد القادر غنام

وأولاد المذكور ومن كل من محمود المديني وصديقه مصطفى بن عبد القادر أولاد المذكور وصديقه المديني ابن أحمد عطا فندي ابن عبد القادر أولاد المذكور الذين دخلوا بعده في الدعوى بصلابة شخص ثالث بتهريب أبيه من هذا الزحف الذي وقع جدم الوفا إلى على نفسه ثم على أولاده التمس المذكورين فيه ذكراً أو أماً مشروفاً فيه غير ناصب إلا أني بن أولاد الزائف لأولاد علي ولا لأولاده ثم من سدل كل من أولاده فلي أولاداً ثم وثم من كنيه بين الطبقات ولم يبق من أولاد الزائف سوى هاتين اللدعي عليهما فريضة والله الذين يملأوا عنهم في ذلك وجوابهما بأن الزائف مرتب على تصريح الزائف بوجه نصيب

وعند عودة سموره اجريت نفس هذه
المراسم والاحتفالات العظيمة
وفي منتصف ليلة الاحد وصل سموره
الى دمشق بعد ان لبث في حماة وحمص
قليلا أثناء العودة فاستقبل في محطة دمشق
استقبالا فخما اشتركت فيه موسيقى البورك
والغناء الوطني

ميزانية بلدية حلب
قالت الرأية : بلغت ميزانية بلدية حلب
عن السنة الجديدة سبعة ملايين و ٤٨٥.٣٠
فردقة مصر با
طهنيان العامي
شعرت حكمة حلب قبل اسبوع بان
اودية (الحولة) في طهنيان والذين السيول
الجارفة ، تنزعت ان يطفي نهر العامي على
مدينة حماد ، فانقضت الاحتياطات اللازمة .
وفي ليلة الثلاثاء الماضي طغى النهر طهنيان

العدد ٩٨

لتنفيذ حكم في الدعوى مجددًا كما ذكر سابقًا وهذا مخالف للأحكام القانونية عليه المقرر بالتفاق الرأي في الجلسة المنعقدة في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٣٧ وفي ١٧ شباط سنة ١٩١٩ نقض الحكم المذكور من هذه الجلسة وفقًا لمادة ٤٤ من قانون الصالح وإعادة الدوران للحلما لإجراء الاستئناف وإبقاء التبليغات للطرفين وفقًا لمادة ٤٦ من القانون المذكور على أن يبقى الحق للدعي بمراجعة المحكمة التي أعطت الحكم الذي لم يمهله أن اكتسب الدرجة القطعية سابقًا وإبرازه لدائرة الإجراء لإنفاذه على الأصول وخرج القرض البالغ أربعة عشر قرشًا يعود على المميز عليه في ١٧ شباط سنة ١٩١٩

قرارات امهال

بكرس القفل أو باسما على آلة مخصوصة لا يمكن
أن ورقة الكشف المذكورة خالية من مطالعة
ورأى لامل الفن والخبرة عملاً بصنراحة للمادة
٤٠ من قانون اصول المحاكمات الجزائية نظر الأصول
الحكمة من تحقيق هذه الجهة حسب الاصول
القانونية واستناداً على المادة ٣١٤ من الاصول
المذكورة لتقرر باتفاق الرأي بالمذكورة في الجلسة
المنعقدة في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٧ وفي
٢٤ آذار سنة ١٩١٩ نقض الاعلام المذكور
واعادة الادراق برمتها لحلها لاجراء الانجذاب
اعتباراً من النقطة المتوقفة وخرج القرض اللغ
مائي غرض يعود على من يظن في نتيجة الدعوى
غير محق

من محكمة استئناف الجزاء في سوريا
ان حاكم الجزاء المنفرد في البقاع لانتهم بموجب
قراره المؤرخ في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩١٠م
١٧ مصطفى بن حسن علي حمزة حجة حسن ومحمد بن
الحاج حسين قام بجبهه كلاًهما من قربة طاريا التابعة
لجبلبك بجبهة اهل و بما ان المذكورين كانا ولم يزالا
ملادين فقد ملحا من جانب رئاسة محكمة استئناف
الجزاء في سوريا لمعة عشرين ايام ايضا اعتبارا من مدة
التاريخ لكي يطعوا الاثار ويحضرها لجانها واذا لم
يحصروا خلال هذه المدة ليقال بالاداء ٢٧١ من قانون
اصول المحاكمات الجزائية بثمان غير مهينين لقانون
فيسقطا من الحقوق المدنية وتجري محاكمتها غيابيا
وتعجن اموالها بانانها ولا يبقى لها اقامة دعوى ما
بل يبادر بالادعاء عليها وكل من علم بحمل وجودها
يجبر بان يفرعها وتكون جميع ما مرسومه ضابطة
العدلية القبض عليها وتسليمها

٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٢٠
 أن حاكم الجزء المغربي دمشق قد اتهم
 جوجب لمرار المؤرخ في ٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٠
 ورقم محمود بن حسن الشرباني من حملة الصالحة بتهمة
 معرفة وعلان المكون كان ولم يزل فأرقد قدع من
 جانب رئاسة محكمة استئناف الجزء في صور بامرلة
 عشرة ايام ايضا اعتدلت من تاريخه لكي يطعن

بعد ان تبين من التدقيق ان طلب التقيين
حاصل بن عوده الشرايحه واقع في مدهه القانونيه
وانقضى الآراء حتى قبله ودقت الفقرة الحكيمه
الصادره من وكيل الحاكم المنفرد في الكرك
المؤرخه في ١٩ ربيع الاول سنة ١٣٢٧ وما تفرع
عنها فوجدنا حكم عايد بالزام المدعي عليه
ان يذلم للمدعي سليمان القسوس عشرين مد
حطه او قيمتها ثمانية واربعين مجيديا وسبعة
مجيديات ونصف ذلك استنادا على ادعاء المدعي
المذكور والمرار المدعي عليه بانه قد حكم عليه
بذلك واكتسب الحكم الدرجه القطعيه ودفع
التعظيم الى ماوراء اجراء الكرك ولكونه لم يبرز
وصلا بذلك ولا قبل بين المدعي على الاستم
البلغ من دائرة الاجراء ولدى التناكر بالتحجب
ذلك تبين ان الدعوى الماخذه كان قد حكم بها
قبل الانقلاب التركي والحكم اكتسب الدرجه
القطعيه وودعت الفقرة الحكيمه لدائرة الاجراء
لتنفيذ والمدعي عليه قد دفع القية اوراقا تقديمه
الى ماوراء الاجراء ولكن المدعي لم يذيل استلامها
في ذلك الحين كما فهم من جرد بده الضبط وبما ان
اوراق دائرة الاجراء قد فقدت حين الانقلاب
نقّر زم المدعي لقد انقضى الدعوى الآن مرة ثانية
لدى الحاكم المنفرد والحاكم بدلا من ان يرد دعواه
لأن الدعوى لا ترى مرثين في محكمه واحدة
ويظهر ان يتجمل صوره الاعلام البدائي
الساكنة في ثقافة الجبكية ويوردها الدائرة الاجراء

الحمد لله